دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دراسة النظم السياسية المقارنة نحو نموذج التبادلات السياسية المجتمعية
المصدر:	شؤون اجتماعية
الناشر:	جمعية الاجتماعيين في الشارقة
المؤلف الرئيسي:	غانم، السيد عبدالمطلب
المجلد/العدد:	مج 4 , ع 14
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1987
الشهر:	صيف
الصفحات:	85 - 108
رقم MD:	14053
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	التنمية السياسية، العلوم السياسية، فلسفة السياسة، السياسة، حقوق الإنسان، الحقوق الدستورية، النظم السياسية، علم الاجتماع، الاقتصاد، التغير الاجتماعي، الأحوال السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/14053

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

بحوث ودراسات

دراسة النظم السياسية المقارنة
نحو نموذج التبادلات السياسية المجتمعية

* د. السيد عبدالمطلب غانم

يمكن للمتتبع للدراسات المقارنة في علم السياسة ان يكتشف انها مرت بثلاث مراحل، هدفت في المرحلة الاولى الى تعميق المعرفة بالظواهر وفهمها، وفي الثانية الى وضع ما يسمى باستراتيجيات المقارنة، وفي الثالثة الى تقديم اسهام يتخطى حدود فرع المعرفة الواحد، ولكن ما شهده الفكر من «ثورة» في، او «تنافس» على الدراسات المقارنة عقب الحرب العالمية الثانية ليس الدافع اليه عدم قناعة بالغايات السابقة فقط وانما حركتها عوامل سياسية اساسها ثلاثة عوامل : الاول حركة الاستقلال الواسعة التي شهدها العالم الثالث بما تبعها من انهيار الامبراطوريات وانحسار النفوذ الغربي نسبيا ــ او على الاقل انحسار الصور المباشرة لهذا النفوذ ــ والثاني ظهور النازية والفاشية والشيوعية بما تمثل من «تحديات» للديمقراطية الغربية، والثالث ظهور التحالفات العسكرية وكذلك التكتلات الاقتصادية واشكال التعاون المشترك المختلفة الطابع.

* كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

فقد اصبح من الضروريات الملحة توسيع النطاق الجغرافي للدراسات السياسية وتعميق المعرفة بهذه المجتمعات وتلك، والغاية من ذلك واضحة وهي تمكين صانعي القرار من العمل في وضوح رؤية وتوفير بدائل الحركة وتوقع الاثار والمضاعفات المحتملة للحركة، وباختصار تمكين صانعي القرار من صنع القرارات والسياسات الملائمة للمواقف المجتمعية المختلفة وتعديل او تطوير مسارات العلاقات مع هذه المجتمعات او تلك.

وعلى الرغم من هذا المغزى الحركي للدراسات المقارنة فان مغزاها العلمي كان اكثر عمقا وتأثيراً، فبعد ان شهدت العلوم الانسانية ــ مثل العلوم الطبيعية ــ موجة عارمة من التخصص انتهت بها الى جزئيات متناثرة هنا وهناك بما يتضمنه ذلك من تكرار وتداخل وافراط في التخصص، اذا بهذه العلوم تشهد محاولات اعادة التوحيد تحت مسمى «المنهج المتخطي حدود الفروع» وتشهد محاولات وضع نظرية او اطار عام للمعرفة تصلح او يصلح للتطبيق على الفروع المختلفة للعلوم الانسانية وكذلك العلوم الطبيعية، ولذلك شهدت العلوم الانسانية حركة استعارات ومضاهاة واسعة النطاق سواء لبعضها البعض او للعلوم الطبيعية.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق على الوجهة النظرية والعملية للدراسة المقارنة داخل علم السياسة الا ان طبيعته التي تشبه البحر المفتقر الى شاطيء والى قاع فرضت نفسها على تحديد موضع الدراسة المقارنة من هذا العلم، ففرضت حالة من عدم الرضا المستمرة، وخلقت اتجاهات غير توفيقية وتطبيقات كثيرة جداً ولكنها جزئية، ولذلك فان هدف هذه الدراسة يتلخص في ابراز معالم تطور دراسة النظم السياسية المقارنة، والى اثارة العديد من الاسئلة التي قد تسمح ببلورة منهاجية «او على الاقل اطار» صالحة «صالح» لاجراء مقارنات بين نظم سياسية متباينة كل التباين، بل وقد تكون متعارضة، ويسمى هذا الاطار اطار التبادلات السياسية المجتمعية.

وتحقيقا لهذه الاهداف المتواضعة يتمحور البحث حول خمس نقاط اساسية، تدور الاولى حول المشكلة التي تواجه دراسة النظم السياسية المقارنة، وتدور الثانية حول موقف هذه الدراسات من الرؤية المجتمعية، وتطرح الثالثة مقدمات النموذج المقترح، اما الرابعة فتناقش فروض وعلاقات النموذج المقترح، وتوضح الخامسة ــ جزئيا ــ جدوى النموذج المقترح.

ــ ١ ــ

المشكلة التي تواجه دارس النظم السياسية المقارنة ثلاثية الابعاد حالة عدم رضا مستمرة، تصنيفات متباينة للنظم السياسية، واهتمامات منهاجية وعملية متباينة لرواد تحليل النظم السياسية.

١ ــ حالة عدم الرضا : يمكن تتبع هذه الحالة في اتجاهين : أحدهما عدم تحقيق الدراسة المقارنة لغاياتها المنشودة(١) وثانيهما عدم الاتفاق على طبيعة الدراسة المقارنة(٢) لقد انتقدت المناهج التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية على أساس أنها **جزئية** تقتصر على دراسة أوروبا، أما ما عداها فوضع اهتمام القلة، ونبع تنظيرها من تجارب النظم الغربي وحدها، **ووصفية** تقتصر على وصف الأوضاع من خلال النصوص القانونية والدستورية، **وشكلية** فتهتم فقط بالمؤسسات الحكومية وأسسها القانونية والتنظيمية والايديولوجيات التي تتبناها الدول رسمياً، ولذلك كان كل ما يتطلبه التطوير هو : **توسيع مجال الدراسة** بدراسة النظم غير الأوروبية والنظم الأوروبية الديمقراطية بالمعنى الليبرالي، **والواقعية** بمعنى الابتعاد عن الصيغ الرسمية والمؤسسات، وعن الاهتمام بالقانون والأيديولوجية إلى كل العمليات المرتبطة بالسياسة وصنع القرار، **والدقة** بمعنى الابتعاد عن الأحكام القيمية إلى القياس الكمي والاعتماد على الملاحظة، ووضع **أطر فكرية** بمعنى وضع أطر مفاهيمية ونظرية قادرة على استيعاب وبلورة النتائج والملاحظات الجديدة في علم السياسة.

ولكن حالة عدم الرضا هذه ما زالت قائمة، وتعود في **أحد جوانبها** إلى التطبيق المكثف وغير الانتقادي لاصلاحات «الثورة السلوكية» التي أسيء استخدامها في اتجاهين متطرفين : أحدهما الجهود المبذولة «لبناء نظرية ضخمة» وثانيهما ما يمكن أن يسمى «بالتفاهات السياسية» فعلى الرغم من أن المنطقة التي بين الاتجاهين حقل مثمر للدراسة والاستكشاف، فإن معظم العمل وجه الى الاتجاهين المتطرفين ودون تحديد النتائج، وفي **جانب آخر** إلى طبيعة الظواهر السياسية المعقدة وغير المؤكدة إلا احتمالا، وندرة الجمع بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي في آن واحد، وصعوبة تطبيق نتائج التحليل الجزئي ــ خاصة ــ النابعة من نظام سياسي على نظام سياسي آخر بدقة كافية، وفي **جانب ثالث** إلى وجود عدة عوامل تحول دون توافر متطلبات التحليل العلمي الذي يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

وعلى الرغم من احتلال السياسة المقارنة والحكومات المقارنة ــ إن لم تكن النظم السياسية المقارنة أيضا ــ مكانا واضحا في مقررات علم السياسة منذ ظهوره كفرع مستقل، فإن الاختلاف على طبيعة الدراسة المقارنة ما زال قائماً، فبينما اعتبرها البعض مجالا فرعياً في علم السياسة ــ وهذا ما نراه ــ اعتبرها البعض الآخر أسلوبا خاصا للمعالجة، فاختلفت تفسيرات «المقارنة» في التحليل السياسي(٢) ولم تعد المسألة مسألة تقبل أو رفض الأسلوب المقارن، بل امكانية أو عدم امكانية التطبيق على الظواهر السياسية، بل إن الذين يشكون في كفاية التحليل المقارن للظواهر السياسية لا يعتقدون أن علم السياسة علم أو يمكن أن يكون علما، وعلى النقيض من ذلك العلوم الاجتماعية الأخرى التي ترى أنه إذا لم تعكس الظاهرة انتظاما ما يبرر استخدام الأسلوب المقارن فلا مبرر لجعل «المقارنة» مجالا فرعياً «للاستكشاف» وطورت أعمالا منهاجية جيدة، والواقع أن هذا هو الاستخدام الشائع في علم السياسة، فالقليل من الدراسات السياسية المقارنة هو الذي استخدم الأسلوب المقارن كما استخدمه دوركايو ونادل وموردوك «كأسلوب بحث وتحليل فقط» ولم يقدم علماء السياسة أي كتابات عن أسلوب التحليل

المقارن ترق الى مرتبة الأعمال المنهاجية التي قدمها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، وإنما تركز معظم العمل على كون «المقارنة» مجالا فرعياً لعلم السياسة(٤).

٢ ــ بؤر اهتمام مختلفة : تكمن المشكلة الأساسية أمام تصنيف النظم السياسية في تعدد وتباين بؤر الاهتمام، الأمر الذي يندر أخذه في الاعتبار عند وضع معايير التصنيف، ويمكننا تصنيف الدراسات السياسية المقارنة في أربع مجموعات قد لا تكون متميزة كل التميز ولكنها تعكس جانباً أو آخر من الاهتمام المتميز، وهي : الحكومات المقارنة، السياسية المقارنة، والسياسات العامة المقارنة، والنظم السياسية المقارنة(٥).

ما زالت مجموعة **الحكومات المقارنة ــ حتى بعد تطويرها تحت تأثير المدرسة السلوكية تعطي اهتمامها الأول لمفاهيم ثلاثة : الدولة وأشكالها، والحكومة وأشكالها، والحقوق العامة، وإن اهتمت حديثاً بالعلاقة بين «السلطات الثلاثة»** فمن منطلق دستوري ومن خلال فكرة الفصل بين السلطات، وبالوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للدولة فمن منطلق الفلسفة الرسمية، وبديناميات الحياة السياسية ــ كالأحزاب وجماعات المصالح والرأي العام ــ فمن منطلق الأشكال التنظيمية والقانونية، وعندما أذيبت في التحليل السياسي ــ على يد داهل ودويتش وبلوندل ــ فقد الكثير من نسقيتها.

أما مجموعة **السياسة المقارنة** فإن اهتمامها منصب على دراسة «ما هو سياسي» بغض النظر عن موضعه من الحقيقة الاجتماعية، يمكن ابراز ثلاث اتجاهات رئيسية : يركز **الأول** على مفهوم البنية وما يرتبط به من مفاهيم كالقوة والنفوذ، فهدفه تأكيد الطابع السياسي لأشكال معينة من الوجود الاجتماعي وتعبيراته المختلفة، ويركز الاتجاه **الثاني** على مفهوم النشاط «السلوك» وما يرتبط به من مفاهيم كالعمليات السياسية والوظائف السياسية، ويركز الاتجاه **الثالث على مفاهيم التغير والتحديث والتنمية ليجعل من السياسة أداة تغيير وتحديث وتنمية سياسية.**

وتهتم مجموعة السياسات العامة المقارنة ــ التي تعود معظم أدبياتها الى السبعينات ــ بتطبيق على السياسة ــ أساساً ــ والعلوم الاجتماعية والقرارية الأخرى على المجالات الاشكالية في عمل وتشغيل وأداء النظم السياسية «أو المجتمعات السياسية» فهي مجموعة حركية، بمعنى أن توجهها لخدمة رجل الحركة.

وتأتي **النظم السياسية المقارنة** لتعكس من جانب اهتماما منهاجياً، ومن آخر اهماما حركيا، فهي تحاول تزويد دارسي السياسة المقارنة بأدوات بعثية وأطر فكرية ملائمة، كما تحاول مواجهة ما تفرضه دراسات السياسة العامة من تحديات فكرية وعملية.

٣ ــ طموحات متباينة : أدى غموض بؤرة الاهتمام وتقاطعها مع بؤر أخرى إلى مشكلات عديدة في تصنيف النظم السياسية، ويزيد الأمر تعقيداً ــ بالنسبة للتصنيف والدراسة على حد سواء ــ تعدد وتباين طموحات رواد تحليل النظم السياسية، فقد أثاروا العديد من المشكلات وعبروا عن الكثير من الطموحات.

أراد دافيد استون أن يتخطى التفرقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية كمجالين مستقلين للبحث، كما أراد طرح حل لمشكلة الفجوة بين التنظير وتحليل الواقع الملموس، وأيضاً تقديم اسهام في النظرية العامة للمعرفة وذلك بتطوير «نظرية موحدة للسياسة» قادرة على تفسير سلوك النظم السياسية القومية وغير القومية. وانطلاقا من ادراكه لأن المهمة الأولى لعلم السياسة هي تحليل مشكلات عامة مشتركة في كل النظم أي «مشكلة بقاء ودوام النظم السياسية» جعل استون الهدف الأساسي للنظرية العامة هو «وضع معيار لتحديد هوية المغيرات الهامة التي تتطلب فحصا في كل النظم السياسية» وبذلك طرح استون ضرورة التمييز في معالجة الظاهرة بين مستويين : التنظير والواقع الملموس، فالمشكلة الواقعية هي بقاء النظم واستمراريتها، والمشكلة التنظيرية هي وضع «اطار مفاهيمي» أو «هيكل للتحليل»(٦).

واهتم الموند بمشكلتين مترابطتين(٧) الأولى بناء نظرية «أو منهج لنظرية» تسمح بتفسير تغير النظم السياسية من الصورة التقليدية إلى الانتقالية ثم الى الحديثة، أو بعبارة أكثر دقة تقدير نظرية للتنمية السياسية، والثانية تصنيف النظم السياسية بطريقة ذات معنى، ليس بقصد تأكيد «أن نظاماً سياسياً أفضل من آخر» وإنما بقصد تطوير «علم سياسة مقارنة».وميز أبتر بين مستوين للبحث(٨) المستوى الواقعي، وتواجه التحليل السياسي فيه مشكلتان، أولا تحليل الاختيار، وثانياً تحليل المستوى الذي يتم فيه الاختيار، والمستوى التحليلي، ويتطلب منهجا مزدوجا ــ «بنائي /سلوكي» ــ فقد كان اعتقاد أبتر هو أن السياسة تبدأ بنماذج تكون بداءة قيمية وفي المرتبة الثانية امبيريقية «وأن المشكلة الهامة التي يجب ان تعالجها العلوم الاجتماعية هي كيفية الاختيار، خاصة الاختيارات الحكومية لأن لها مضاعفات وآثاراً بالنسبة لكل أعضاء المجتمع، والمشكلة الأساسية التي يناقشها أبتر هي تفسير القائم من خلال المعرفة، فهو يحدد المشكلة بأنها دراسة التحديث»، فقد كان معنيا بتوضيح أثر عملية تحديث الهيكل الاجتماعي على العملية السياسية وعلى تطوير أشكال الحكومة بالقدر الذي يجعل رجال السلطة قادرين على الاختيار في مستوى أشكال مختلفة من البنية الاجتماعية دائمة التغير، ولذلك يأتي تحليل أبتر أقل نسقية من تحليل استون والموند، ولكنه أكثر تفصيلا وتعديدا بخصوص مشكلته البعثية، اختيار وتنمية الحكومات في المجتمعات التحديثية.

وحاول دويتش التقليل من أهمية فكرة «القوة» كمقوم للنشاط السياسي وكعنصر فيصل في تعريف علم السياسة و «ما هو سياسي»(٩) وليس ذلك انكاراً لفكرة القوة كجانب هام من ــ وأداة هامة في ــ النشاط السياسي، ولكن لتقليل أهمية «القوة المادية» في تعريف «القوة السياسية» فالقوة «ليست

مركز جوهر علم السياسة» وإنما هي أحد الميكانيزميات الهامة للتقيد والضبط القاسي، حيث يفشل النفوذ أو العادة أو التعاون الارادي في خدمة وظيفة تحقيق الهدف خدمة كافية، فمنطقة الجوهر في السياسة هي «منطقة القرارات الملزمة» إنها التنسيق المتعمد للجهود الانسانية لتحقيق أهداف المجتمع، ولا تعتمد الزامية القرارات على مجرد التهديد بالقوة وانما ــ في المدى الطويل ــ على واقعة أن أعضاء المجتمع أصبح من العادة لديهم أن يأتمروا بقرارات من في السلطة، ذلك أن المجتمع يحتوي على ميكانيزميات تشجع على تكوين «العادة» عن طريق اكتساب المعلومات واختيارها وتخزينها «مسهل الذاكرة» واختيار وتنمية قواعد السلوك المرتبطة باستخدام المعلومات المكتسبة، ولذلك يقول دوبيتش : «المصدر الداخلي للقوة السياسية» هو بنية الذاكرة المستقرة والمتماسكة نسبياً، والعادات والقيم، وهي تعتمد على التسهيلات الموجودة للاتصال الاجتماعي من الماضي الى الحاضر وبين المعاصرين، فالمعلومات تسبق الاجبار، والنظام السياسي «شبكة قنوات اتصال».

وعلى نقيض فكرة دوبيتش حاول لاسويل وداهل(١٠) التأكيد على فكرة «القوة» فجوهر علم السياسة عند لاسويل تشكله القوة كعملية، وبذلك يجعل لاسويل من النفوذ وأصحابه والقوة وممارسيها اطارا مرجعيا، ويجعل من المسألة التوزيعية ممثلة في قوله «من يحصل على ماذا، متى، كيف» تعبيرا عن الجانب الامبيريقي للمعرفة السياسية ،ويجعل داهل من المفهوم نفسه اطارا لمقارنة النظم السياسية، فيرى انها تتشابه في السيطرة غير المتكافئة على الموارد السياسية، وفي سعي أعضائها إلى ممارسة النفوذ السياسي، وفي التوزيع غير العادل للنفوذ بينهم، وفي سعي اعضائها الى تحقيق غايات متعارضة تصل بهم إلى درجة الصراع، وفي اسناد قرارات السياسة إلى شرعيةما كثيراًمايستتبعها تنمية أيديولوجية لتبرير التصرفات، وفي تأثرها بالنظم السياسية الأخرى.

ــ ٢ ــ

تعمل الرؤية المجتمعية في هذا البحث معنى محدداً، ألا وهو اهتمام دارسي النظم السياسية بغرض تفاعلات النظام السياسي مع المجتمع والمجتمعات الأخرى، وتفاعلات الأخيرة معه، وما يحدث بينهما من انتقالات، فعلى الرغم من شيوع استخدام مفهوم «النظام» في الدراسات السياسية، فإن الجهود تفرقت إلى مناح شتى، فهناك من التزم بالنظرية العامة للنظم، ومن لجأ الى التحليل البنائي الوظيفي، ومن ركز على صنع القرار، إلا أن بؤرة اهتمامها جميعاً النظام السياسي، ولذلك اتسمت إما بغياب الرؤية المجتمعية أو ضعفها، وذلك على خلاف رواد التحليل البنائي /الوظيفي في علم الاجتماع، ورواد دراسة التنمية السياسية في على السياسة الذين جعلوا بؤرة اهتمامهم المجتمع وليس ــ أو على الأقل على قدم المساواة مع ــ النظام السياسي.

١ ــ تضاؤل الرؤية المجتمعية : يعتبر استون رائد تحليل النظم في علم السياسة، وتحليله أقرب ما يكون ال النظرية العامة للنظم، فلقد رأى أنه وحدة التحليل هي «التفاعلات» ولكنها التفاعلات المرتبطة بالتخصيص السلطوي للقيم قل الأشياء ذات القيمة في المجتمع وللمجتمع، والنظام السياسي نظام تحليلي ذو حدود تحليلية أكثر منها واقعية، ولكنه كمجموعة من التفاعلات المترابطة بمثل وحدة متميزة عن البيئة المحيطة بها سواء داخل المجتمع أو خارجه. وهي في حالة استعداد دائماً للاستجابة للتأثيرات البيئية التي تتمثل فيما يثار من مطالب أو يقدم من مساندة وهي لا تستجيب الا بقرارات وسياسات، ومهمة هذه الوحدة هي الحفاظ على بقائها واستمراريتها في مواجهة الضغوط البيئية،وتتعدد الانتقادات الموجهة لهذا التحليل، ولكن ما يهمنا هو البنية العالية التجريد للنظام السياسي التي قدمها، وأن مهمة هذه البنية التوزيع «التخصيص» الملزم «السلطوي» لكل ذي قيمة، فهي لا تعكس واقع المبادأة بغلق أو تعديل هذه الأشياء، والتي تقوم بها النظم السياسية اليوم ــ حتى الغربي منها ــ وأنها نظم استجابة للضغوط ــ المطالب ــ فتحولها إلى قرارات وسياسات، وتقوم بتحويل الطاقة ــ المساندة ــ فالنظام السياسي سوق رأسمالية مشوهة، فبينما يقوم جهاز السوق من خلال قوى العرض والطلب بتحديد الثمن والانتاج ومن ثم التوزيع، فإن «سوق» استون يعتمد على قوى الطلب وحدها في تحديد قراراته وسياساته التوزيعية، وهدفه ليس تسهيل المبادلات المجتمعية وانما الحفاظ على وجوده كسوق.

ورواد التحليل البنائي الوظيفي أكثر توجهاً نحو المجتمع الذي يوجد فيه النظام السياسي من استون، وذلك لاهتمامهم بالعمليات والميكانيزميات والوظائف، فنجد ميتشل(١١) يحدد أربع متطلبات وظيفية للنظام السياسي : التحديد السلطوي لأهداف النظام، التعبئة السلطوية للموارد اللازمة لتنفيذ أهداف النظام، اندماج النظام، وتخصيص الأشياء ذات القيمة والاعباء والنفقات، ونجد أبتر ــ من خلال دراسته عن التحديث ــ يهتم بطبيعة وغرض الحكومة، وأنواع وأنماط الحكومات، ووظائف الحكومة، ولكن اهتمامه بطبيعة وغرض الحكومة ينصب على كيفية الحفاظ على وجودها أثناء الفترة الانتقالية من التقليدية الى الحداثة دون أن تفقد شرعيتها، واهتم بتقديم مجموعة ثالثة من الحكومات ــ اضافة الى الديمقراطية والشمولية ــ هي الحكومات «التحديثية»التي وصفها بأنها قبل الديمقراطية، أما وظائف الحكومة فهي : أن تعمل كمصدر للعقوبات في المجتمع. وأن توفر الرموز التي تربط بين ماضي الشعب ومستقبله، وأن تكون جهازاً مسئولا عن تنظيمات الأوامر وأداء الأدوار في النظام، وأن توفر معياراً لتقرير مشاركة وعضوية الناس في المجتمع.

ولا يعدو جهد ميتشل وأبتر ــ مثل غيرهما من رواد التحليل البنائي/ الوظيفي ــ أن يكون سعياً نحو تحديد المتطلبات الوظيفية للنظام السياسي، الأمر الذي يظهر بوضوح لدى ألموند الذي سعى لتقديم «نظرية وظيفية» للنظام السياسي، فيرى أن النظام السياسي مجموعة من التفاعلات، ولكنها ليست تفاعلات بين أفراد وإنما تفاعلات بين أدوار تشكل كل مجموعة مترابطة منها بنية معينة، إلا أن جوهر

«السياسة» هو الاستخدام أو التهديد بالاستخدام الشرعي للقوة والاكراه المادي والمعنوي، وأدت وجهته الوظيفية إلى طرح مجموعة من الوظائف المدخلات التنشئة والتجنيد السياسيين، تجميع المصالح، تكتيل المصالح، والاتصال السياسي ــ وأخرى من الوظائف المخرجات ــ صنع القاعدة، تنفيذ القاعدة، والتقاضي طبقاً للقاعدة.

والى جانب العديد من الانتقادات التي توجه إلى التحليل البنائي/ الوظيفي، يهمنا أنه في الغالب الأعم تحليل «محافظ» إن لم يكن رجعياً، فهو تحليل ستاتيكي أكثر منه ديناميكي، ولا يسهل اقتراح تغيرات جوهرية في النظم، وإنما يسمح بتخطيط الطرق والوسائل التي تجعلها تستمر كما هي، كما أنه يعاني مما يسمى «بخدعة السببية» أي اعتبار ما يحدث بانتظام ولو في ظل ظروف معينة ضرورة للبقاء وباستثناء ميتشل الذي تأثر كثيراً بتالكوت بارسونز يمكن القول بضعف التوجه المجتمعي لدى رواد التحليل البنائي/ الوظيفي في علم السياسة، فهمهم الأول هو بقاء النظام واستمراريته، وأيضاً اهتمام ميتشل هو كيفية تشغيل وتسيير النظام بحيث يحافظ على بقائه، ولكنه لا يجعل النظام السياسي نظام استجابة كغيره، وإنما يوضح أن له دوراً تدخلياً.

ومن رواد تحليل صنع القرار من قدم أفكار تجريدية أو استعارية، ومنهم من قصر اهتمامه على منطقة محدودة هي عملية صنع القرار، فقد أراد دويتش، كما سبق القول. التقليل من أهمية القوة لصالح المعلومات معتمداً في تحليله على ما استعاره من مفاهيم السيبرنطيقا والهندسة، وتدور فكرته بايجاز حول كون المعلومات جوهر تسيير النظام السياسي، ويتسم الاطار الذي قدمه بالطابع الهندسي والاستعاري لدرجة يصعب معها تطبيقه، فإذا فحصنا كتاب دويتش «السياسة والحكومة» لوجدنا أنه نفسه لم يطبق حتى خمسة في المائة مما طرحه من أفكار، وعلى الرغم من مناقشته قضايا التغير التدريجي فإنه ينظر إلى المجتمع من فتحة ضيقة جداً هي «المعلومة»، أما لاسويل وسنيدر(١٢) فقد قصرا الاهتمام على مراحل وعملية صنع القرار وما يؤثر عليها «والقيم» التي يتم التنافس أو الصراع عليها.

٢ ــ تكثيف الرؤية المجتمعية : لقد كثف اتجاهان اهتمامها بالمجتمع : **أحدهما** رواد التحليل البنائي/ الوظيفي في علم الاجتماع مثل ماريون ليفي، وروبرت ميرنون، وتالكوت بارسونز، **وثانيهما** رواد التنمية السياسية في علم السياسة ومنهم شيلز، وأورجنسكي، وأبتر، وباي، وغيرهم(١٣).

لقد قدم بارسونز اطاراً شاملا وتنظيريا لدراسة المجتمعات على أساس التحليل البنائي/ الوظيفي واعتماد مفهوم «النظام» فالبداية أن أجزاء المجتمع لا يمكن فهمها إلا من خلال الكل ــ المجتمع ــ فهو الأهم، وهو نظام للحركة، ويتكون المجتمع كنظام كلي من أربعة نظم لكل منها وظيفته تعد مطلبا وظيفياً للحفاظ على بقاء المجتمع واستقراره «توازنه»، وهذه المتطلبات الوظيفية هي : **التأقلم** ويشير إلى قدرة

النظام على الوفاء «بمطالب» الفاعلين، فهو تعامل مع الجانب غير الانساني للمجتمع بغرض تعبئة الموارد، **وتحقيق الهدف** ويشير إلى تنسيق **جهود** الجماعة وجهود الوحدات لخلق علاقة مرضية للمجتمع مع بيئته بما يمكنه من الحركة لتحقيق الأهداف التي حددها لنفسه، **والحفاظ على النمط** ويشير الى التمسك بالمبادىء الأساسية للمجتمع فيما يتعلق بالانماط الثقافية والقيمية سواء عن طريق التوارث الثقافي أو الضبط الاجتماعي أو ادارة التوترات، **والاندماج** ويشير الى تكيف العلاقات بين وحدات المجتمع من أجل تأسيس درجة من الترابط بينها تسمح للمجتمع بالاستمرار في عمله، ولا يعدو النظام السياسي ــ في تحليل بارسونز ــ أن يكون مجرد نظام فرعي للمجتمع، ومن ثم فقد نظر إلى ما يقوم به لذلك المجتمع وقصره على تحقيق الهدف، بينما رأينا أن ميتشل قد وضع أن للنظام السياسي دورا حيويا في كل المتطلبات الوظيفية التي طرحا بارسونز.

وعلى الرغم من توجه دراسات التنمية السياسية إلى دراسة التغير الذي حدث ويحدث في المجتمعات ونظمها السياسية وبصفة خاصة التي توصف «بالنامية» أو «الانتقالية» فإنها ركزت جهودها في اتجاهين : الكشف عن خبرة ما يسمى «بالدول المتقدمة» ــ خاصة الأنجلو ساكسوني منها ــ والبحث في مدى حضور تلك الخبرة لدى الدول النامية، فالمقارنة غالباً واردة بين «المتقدم» و «النامي» أو بين النامي والنامي ورغم ذلك ما زال المفهوم ــ سواء عبر عنه بالتنمية السياسية أو التحديث السياسي أو غير ذلك ــ يبحث عن إطار للتحليل، فلم تقدم «محاولات التبويب» إلا مزيداً من «ميوعة» المفهوم. ولم تقد محاولات المراحل إلا الى مخططات غير اجرائية ــ غير عملية ــ سواء لاختلاف المرحلة التاريخية بما تحمله من تغيرات مجتمعية ودولية، أو لاختلاف الفلسفة والمنهاجية، ولم تكن تصنيفات النظم السياسية الا صدى لمذاهب سياسية وعقائد أيديولوجية، وما زالت «التنمية السياسية» تبحث عن معيار يميزها عن صفات أخرى، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، وغير ذلك للعملية التنموية، فالوجهة مجتمعية ولكن ما هو «ماهو سياسي اختلط بما هو غير سياسي».

ــ ٣ ــ

إذا عبرنا عن تكثيف «الرؤيا المجتمعية» وتضاؤلها بمستمر فإن النموذج المقترح يقع في منطقة ما وسط بين هذين القطبين، ويتضح ذلك من مقدمتين : التميز بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي، والكشف عن العمليات السياسية ذات الوجهة المجتمعية، وإذا قبلنا أن السمة الغالبة للدراسات السابقة هي الاستاتيكية، فإن هذا النموذج ديناميكي الأمر الذي يتضح من مقدمة ثالثة بعد التحليل.

١ ــ ما هو سياسي : رفض استون ما كان سائداً من وصف للحياة السياسية باصطلاحات «الانتظام» والقوة والدولة والسياسة العامة وصنع القرار واحتكار الاستخدام الشرعي للقوة

المادية(١٤) ولا يرجع ذلك الى أن هذه المصطلحات خاطئة وإنما لأنها أقل نفعاً بالنسبة لمستوى معرفتنا الحالي، والبديل لها هو وصف الحياة السياسية كمجموعة من التفاعلات الاجتماعية التي تتم بين الأفراد والجماعات، فتصبح وحدة التحليل الأساسية هي النشاط المتضمن في عملية التفاعل، ولكن الذي يميز التفاعلات السياسية عن غيرها من التفاعلات هو أنها «موجهة بداءة نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع» ويبدأ ألموند من تقبل فكرة فيبر ولاسويل من أن القوة الشرعية هي الخيط الذي يجري خلال حركة النظام السياسي فيعطيه صفته وأهميته وتماسكة كنظام ذلك أن السلطات السياسية هي وحدها صاحبة الحق الشرعي في استخدام الاكراه وإعطاء الأوامر التي تطاع، فهو عندما يتحدث عن النظام السياسي يضمنه كل التفاعلات التي تؤثر على الاستخدام أو التهديد بالاستخدام الشرعي للاكراه المادي.

وعلى الرغم من معادلة استون الابتعاد عن مفهوم القوة فإنه يلجأ اليه في تعبيره «السلطوي» ذلك أن الصفة السلطوية تعني فرض الالزام أو ضرورة «الطاعة» وهذا لا يتأتى الا عن طريق قوة شرعية أو مشروعة، أو باقتناع وتبادل معلومات، ويعيد هذا إلى الذاكرة محاولة دويتش التقليل من أهمية القوة لصالح المعلومات، فالحياة السياسية يشد وثاقها حبلان : القوة والمعلومات ــ الاكراه والاقناع ــ فهي لا تعدو أن تكون ــ كما تصور أبتر ــ ممارسة لفكرة الاختيار(١٥) الذي تتزايد فرصه كلما زاد الاعتماد على المعلومات وقل الاعتماد على القوة، وتتضاءل فرصه كلما قل الاعتماد على المعلومات، وزاد الاعتماد على القوة ولكن مشكلة الدول المتقدمة ليست ــ كما تصور أبتر ــ «تضييق الاختيار» وليست مشكلة الدول النامية «توسيع الاختيار» وإنما هي من جانب التوليفة المناسبة بين القوة والمعلومات التي تعظم من ناتج الاختيار كما ترشد عملية الاختيار نفسها، ومن جانب آخر الكشف عن البدائل الممكنة للاختيار.

ولا تقود أفكار هؤلاء الا الى جعل النظام السياسي «نظام استجابة» بتعبير استون أو «نظام تسيير ذاتي» بتعبير دويتش، ومهمته الأساسية هي الحفاظ على ذاته وبقائه وديموميته واستقراره، وهذا قد يصح طبقاً لتعبير الاقتصاديين في حالة النمو الذاتي والتلقائي للمجتمع، فتعود الحكومة الى بيتها وتقتصر مهمتها على «دور الحارس» أما والعالم المعاصر يشهد دورا متزايد للحكومات وبحثاً عن حالات افضل للحياة سواء تحت مسمى «دولة الرفاهية في النظم الغربية أو الدولة المثالية» لدى معتنقي الماركسية، أو «التنمية» لدى الدول النامية، فإن النظام السياسي لا يقوم بعملية التحويل فقط ــ أي تحويل المدخلات الى مخرجات طبقاً لضغوط المدخلات ــ وانما يقوم بعمليات خلق وتعديل للاشياء ذات القيمة في المجتمع، ومن ثم يمكن أن نعرف النظام السياسي بأنه **التفاعلات المجتمعية القائمة على مزيج من القوة والمعلومات، والتي تغلق وتعدل وتخصص «أي توزع وتوطن» الأشياء ذات القيمة المجتمعية في المجتمع.**

ولنلفت النظر الى ثلاث مسائل مرتبطة بهذا التعريف : **أولا،** يقوم هذا التعريف على التمييز بين

السياسة السياسية والسياسة اللاسياسية (١٦) فعلى الرغم من اختلاف الكتاب حول تعريف ما هو سياسي فإن عناصر ست تلقى نوعاً من القبول العام ــ أمر، وخاضع للأمر، ومصدر للأمر، وقوة مساندة للأمر، وعقوبة للمخالفين للأمر، ومبرر «أساس من الشرعية أو المشروعية» للأمر ــ ولا يعدو الاختلاف أن يكون اختلافا حول طبيعة ومعنى كل عنصر، ولكن تظل السياسة تفاعلا بين النظم المجتمعية ــ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ــ أو أبنيتها الفرعية والنظام السياسي وأبنيته الفرعية بغرض تحقيق أهداف معينة لا يمكن تحقيقها الا بعمل حكومي بحت أو بعمل مجتمعي «نشاط مزدوج : نشاط الأبنية الحكومية ونشاط الأبنية المجتمعية ظرف التفاعل»، والسياسة بهذا المعنى الواسع تحدث داخل النظم المجتمعية غير السياسي، وهنا لابد من التمييز بين جانبين من نشاط هذه النظم، ذلك **الجانب الداخلي** الذي يتعلق بغلق وتعديل وتوزيع الأشياء ذات القيمة في حدود ذلك النظام المجتمي، **والجانب الخارجي** الذي يعبر عن الانتقالات بين ذلك النظام والنظم المجتمعية الأخرى ومنها النظام السياسي، ويمثل ذلك الجانب الخارجي ــ أيضا ــ جزءاً من تشغيل النظام السياسي أو النظام موضع النظر، ويعبر ذلك الجانب متى كان مع النظام السياسي عن «سياسة لاسياسية» بينما يعبر الجانب الداخلي عن «سياسةلاسياسية»ويترتب على ذلك عدة اعتبارات : أ ــ لا تعرف السياسة الحركة الفعل، الفردية، الفردي، وان كانت محصلة نشاط فردي ب ــ ولا تعرف السياسة السلوك العشوائي وإنما تعرف السلوك الهادف وان كانت الرشادة فيه نسبية ج ــ السياسة أسيرة الخبرة المجتمعية وفيضان الخبرات الأجنبية.

٢ ــ لاتهدف العملية السياسية الى مجرد تخصيص «توزيع وتوطين» أشياء ذات قيمة للمجتمع، وإنما تمتد الى استخراج أو خلق وتعديل أشياء ذات قيمة، ويترتب على ذلك عدة اعتبارات : أ ــ ليس النظام السياسي مجرد ميكانيزم تحويل وإنما هو أيضاً ميكانيزم مبادأة ب ــ ليس الاختلاف بين النظم السياسية في غياب بعض هذه العمليات دون بعضها الآخر وانما في التأكيد على عملية أكثر من أخرى ج ــ يتوقف انخراط النظام السياسي في أي من هذه العمليات على عاملين، قدرة النظم المجتمعية الأخرى على أدائها دون تدخل من النظام السياسي، وقواعد اللعبة التي تحدد حدود ومسؤوليات كل من النظام السياسي والنظم المجتمعية الأخرى.

٣ ــ يختلف تحديدنا للاشياء ذات القيمة من تحديد الموندو استون للاشياء التي توجه اليها عمليات النظام السياسي، فقد حدداها «بالقيم» ولكننا نحددها بالأشياء ذات القيمة المجتمعية، ولهذا التحديد ميزة مزدوجة : **من جانب** شمول التعريف للقيم وللاشياء المادية والانسانية معاً، وأقل التعبيرات عن ذلك الرموز والمعتقدات والوجهات بما في ذلك المعرفة، والفاعلون والأدوار والأوضاع «أو المراكز» الاجتماعية، والسلع والخدمات والالتزامات المادية والمعنوية، والقرارات والسياسات «كأشياء ذات قيمة لا كعمليات»، ومن **آخر** جعل القيمة مشتقة من تقدير أعضاء المجتمع للاشياء ولا تتضمنها الأشياء نفسها، فتحديد قيمة الشيء لا تنبع من ذاته وإنما ــ كما صور الاقتصاديون ــ من استخداماته البديلة ومن علاقته ببدائله في نظر المهتمين به، ويترتب على ذلك عدة اعتبارات أ ــ قيمة الأشياء

نسبية تتوقف على تقدير الفاعلين في المجتمع حتى بالنسبة للأشياء القيمية مثل الحرية والمساواة والعدالة، فيضفي الاختلاف في القيمة المعطاه للشيء اختلافا في مضمونه وحدوده من مجتمع لآخر إن لم يكن في المجتمع الواحد من وقت لآخر ب ــ ترتيب الأشياء ذات القيمة يختلف من مجتمع الى آخر طبقاً للقيمة المقدرة لها، ومن ثم لا يصلح ترتيب وضع لمجتمع لتقييم أداء نظام سياسي لمجتمع آخر ج ــ يختلف النظر الى الشيء ذي القيمة بين اعتباره غاية واعتباره وسيلة لغاية أخرى أعم وأشمل، ويؤثر هذا على ترتيب الأشياء ذات القيمة بالنسبة للمجتمع د ــ لا يستطيع أي نظام سياسي القيام بكل دوره المطلوب في عمليات خلق وتعديل وتخصيص الأشياء ذات القيمة للمجتمع، ولذلك ينحصر دوره في الأشياء التي تحتل قة قائمة الأشياء مما يعني عملية تجميع واختيار وتفضيل قبل وأثناء الأداء الفعلي.

٢ ــ عمليات سياسية ذات وجهة مجتمعية(١٧) ينخرط النظام السياسي في العديد من العمليات التي لايمكن أن نسحب عنها الصفة السياسية، بل لا بد من اضفاء هذه الصفة عليها، وإن كان بعضها يتم في اطار النظم المجتمعية الاخرى، ولكن هناك منطقة تقاطع بين النظام السياسي وكل من هذه النظم يبرز فيها دور ما له، وليس الهدف هنا اعطاء صورة تفصيلة لهذه العمليات وإنما نظرة عامة عليها.

عملية التحويل السياسي : وتتكون من ثلاث عمليات مترابطة **أحداها** العملية القرارية وتدور حول صنع واتخاذ وصياغة القرارات والسياسات، **وثانيتها** العملية التنفيذية «أو كما يسميها البعض العملية الادارية»ثم **الثالثة** عملية التقاضي أو في الواقع عملية تقييم الأداء.

عملية التعبئة السياسية للموارد : يتسع مجال نشاط النظام السياسي يوما بعد يوم سواء في اطار الخدمات العامة أو الانتاج الاقتصادي، ولذلك فإنه لا يحتاج الى عناصر العملية الانتاجية فقط رأس المال، الأرض، العمل، والتنظيم، وإنما يحتاج أيضا بحكم كونه سلطة المجتمع الى مساندة شعبية، فهذه المساندة هي مخزن الطاقة الذي يسد الفجوة بين ما تتطلبه أهداف النظام من موارد وما هو متاح من هذه الموارد(١٨)، ولدى الدولة وسائلها الخاصة في تعبئة الموارد فيها : الدومين العام والضرائب والاقتراض والدين العام، ومشروعاتها الخاصة المدرة لايراد كما أنها تعبيء الأفراد أو تحثهم على المشاركة التطوعية.

عملية التخصيص السياسي للموارد : على الرغم من الطابع الاقتصادي لعملية تخصيص الموارد فإن النظام السياسي هو الذي يتخذ القرار الفيصلي فيها مثل : ما هي نسبة الانفاق العام من الدخل القومي ؟ وما هو حجم السلع والخدمات التي ينتجها النظام ؟ ومن يصنع ويتخذ القرار في هذا الشأن ؟ وكيف يصنع ويتخذ القرار ؟ ومتى تنتج هذه السلع والخدمات ؟ ومن يقوم بانتاجها ؟ ولا تعدو الميزانية العامة أن تكون تعبيرا عن هذه العملية.

عملية التقسيم السياسي للعمل : وتدور حول عمليات خلق وتعديل واسناد الأدوار السياسية ــ وأحيانا غير السياسية ــ في المجتمع، ومن ثم فان هناك أسئلة عدة لايجاب عليها إلا بعمل سياسي : ما هي الأدوار أو التعديلات في الأدوار التي أدخلتها النظم المجتمعية أو تحتاجها هذه النظم ولا بد وأن تلقى دعماً سياسياً ؟ وكيف تنظم الأدوار المجتمعية ؟ وكيف يجند الأفراد في الأدوار المختلفة ؟ وكيف

ينشئون لأداء هذه الأدوار؟.

عملية الضبط السياسي : يضع النظام السياسي العديد من الميكانيزميات التي تسمح بضبط فياضانات الانتقالات من النظم المجتمعية اليه أو منه اليها، أو لضبط سلوكه هو وسلوك أبنيته الفرعية، أو سلوك النظم المجتمعية الأخرى وسلوك أبنيتها الفرعية سواء اتخذت هذه الميكانيزميات شكلا مباشرا أو غير مباشر، وسواء اتخذت شكل العقوبة أو شكل المكافأة.

عملية التوزيع السياسي : وتدور حول توزيع ما ينتجه النظام من سلع وخدمات تشبع حاجة مباشرة أو غير مباشرة، وسلع رمزية لا تشبع في الغالب حاجة تشبعها السلع والخدمات السابقة وإنما تشبع حاجة معنوية وتسمح بإعادة تشكيل تفضيلات المواطن، وكذلك توزيع الأعباء سواء كانت أعباء جماعية «كالضرائب والرسوم ذات الطابع النقدي أو الأرض والعمل مما له طابع عيني» أو كانت أعباء المشاركة في الحياة السياسية «ما تستلزمه من وقت وطاقة وموارد أخرى ربما فضل استخدامها في أغراض أخرى» أو كانت أعباء خارجة عن إرادة الأفراد والنظام نفسه لأنها تنبع من التصرفات الشرعية للآخرين ومن الوجود في مجتمع سياسي.

عملية التغيير والاستقرار السياسيين : وتدور حول كيفية احداث تغيرات ربما جوهرية أو طفيفة في أداء النظام أو في أبنيته أوشاغلي أدواره، أو في النظم المجتمعية الأخرى بطريقة لا تهدد بقاء واستمرارية النظام أو النظم الأخرى، أو تعرضها للخطر سواء عبر هذا الخطر عن اختلال في التشغيل أو عن انهيار كامل في البنية موضع التغيير.

٣ ــ بعدان للتحليل : على الرغم من تعدد المفاهيم المستخدمة،في تحليل النظم السياسية وتعدد ما يعبر عن مضمونها، فإن مفهومين محوريين ــ هما : البنية والعملية(١٩) يعكسان الاهتمام المعاصر بالقضايا المجتمعية، وطابع التحليل المستخدم، والبنية مفهوم تحليلي أكثر منه مفهوما واقعياً، ذلك أنه يمكن التمييز بين بنية العضوية التي تشير الى مجموعة الأشخاص الأعضاء في البنية، والبنية التحليلية التي تشير الى مجموعة الأدوار المترابطة والمتعامدة والمتميزة عن مجموعات الأدوار الاخرى، والاولى أقل نفعاً من الثانية في تحليل الأبنية والنظم المجتمعية.

ويشير مفهوم العملية الى مجموعة الاجراءات العملية المترابطة والمتعامدة والموجهة نحو هدف ما، ويتسم التحليل الذي يركز على البنية بالاستناتيكية، بينما الذي يركز على العملية بالديناميكية، ويظهر الترابط بين البنية والعملية من استخدام بعدين للتحليل : المستوى الموقفي والمستوى الحركي، فالبنية تعبر عن المستوى الموقفي والعملية تعبر عن المستوى الحركي، وعلى المستوى الموقفي تتعدد المواقع النسبية للأدوار المختلفة، وهذه نظرة استاتيكية لا تأخذ التفاعل ــ التبادلات ــ بين الأدوار في الاعتبار(٢٠).

ـ ٤ ـ

لا تسمح مساحة هذه الدراسة بطرح كل، أو معظم فروض وعلاقات النموذج المقترح، ولذلك ركزنا المناقشة على أبعاد ثلاثة : **الأول** خريطة التبادلات السياسية المجتمعية بغرض بيان النظم والأبنية المنخرطة فيها، ما تتبادله مع غيرها والعملة المستخدمة في التبادل، **والثاني** تشغيل النظام السياسي بمعنى مشكلة المواءمة بين الطلب على منتجاته وعرضها، **والثالث** العوامل المؤثرة على علاقات التبادل السياسي المجتمعي.

١ ـ خريطة التبادلات السياسية المجتمعية : يمكن التمييز بين أربعة نظم فرعية يتكون منها المجتمع تحليلياً(٢١)، ونسمي كلا منها «نظاماً مجتمعياً»، وينتج كل نظام مجتمعي ما يحتاجه الآخر ويبرر بقاء الأول كنظام فرعي للمجتمع ومتميز، كما أن لكل منها عملة خاصة ـ كالنقود في النظام الاقتصادي ـ تتم على أساسها التبادلات داخل الحدود التحليلية للنظام موضع النظر، كما يتم تثمينها على أساس علاقتها بعملة تبادل أخرى إذا تم التبادل مع نظام مجتمعي آخر، كما أن لكل من هذه النظم غاية عظمى يسعى الى تحقيقها تتعلق بطموحات مجتمع «النمو الذاتي» أو «التسيير الذاتي»، وله في نفس الوقت غاية دنيا يسعى للحفاظ على، والاستمرار في أدائها لأنها متعلقة ببنائه كنظام مجتمعي وببقاء المجتمع كمجتمع، وبينما تشجع الغاية العظمى على التغيرات الواسعة والجذرية، فإن الغاية الدنيا ترعى الاستقرار والتوازن.

النظام الثقافي : وهو نظام التفاعل الرمزي ـ سواء عبر عن الثقافة بالرموز أو وسائل نقل الرموز ـ فهو في أوسع معانيه نظام المعتقدات والمعلومات حول الانسان والعالم المحيط به بما في ذلك الذات ـ سواء كانت المعتقدات والمعلومات معرفية أو عاطفية أو تقييمية ـ فالنظام الثقافي هو مجموعة الأدوار والأبنية المنخرطة في عمليات تفاعل مجتمعي لخلق وتعديل وتوزيع المعرفة والاتجاهات والقيم للمجتمع، ويسعى النظام الى الحفاظ على القيم والمعارف والمعتقدات السائدة فيه أو التوليد ذاتياً للجديد منها، وفيض كل هذا، الى المجتمعات ـ أي نظمها الثقافية ـ الأخرى، ولكنه يعمل على مستمر فيه ثلاث نقاط : الجمود والمرونة والحفاظ على النمط، ولذلك فإن معظم النظم الثقافية يتجه معظم نشاطها الى تحقيق «المرونة» ـ الا في أوقات محدودة من الصراع الفكري الدولي ـ ولا مجال للجمود الا في الجماعات الصغيرة التي يحتويها المجتمع قهراً ـ أي في الثقافات الفرعية ـ وإن كان هذا مشكوك فيه في ظل الأوضاع الاقتصادية المعاصرة، وأداة التبادل الثقافي هي «الرسالة» أو «المعلومة»، وهي ليست ذات وجود مادي ولكن لها وسائل نقل مادية.

النظام الاجتماعي : وهو مجموعة الأدوار والأبنية المنخرطة في تفاعلات مجتمعية تدور حول خلق وتعديل وتوزيع الفاعلين وأدوارهم وأوضاعهم الاجتماعية عاطفياً وواقعياً وتقييمياً، فيوجد في كل مجتمع نظام يحدد أعضاءه وأدوارهم وأوضاعهم الاجتماعية، وغاية النظام الاجتماعي العظمى هي تحقيق الاندماج الكامل، أو ما عبر عنه روسو بالادارة العامة أو ما عبر عنه بالجسد السياسي، والواقع أنه

يعمل على مستمر فيه ثلاث نقاط : التفكك والترفيه والاندماج، فالتفكك لا يسمح ببقاء ووجود المجتمع، والترضية هي الحد الأدنى لاستمرار انجاب الفاعلين أو تنظيم انجابهم والاستمرار في شغل الأدوار المجتمعية والرضا عن هيكل التدرج الاجتماعي ولو نسبياً، وكذلك لوجود حدود لعلاقات الصراع «أو التنافس» والتعاون «أو التنسيق» حتى لا تهدد بقاء المجتمع، ووسيلة التبادل الاجتماعي هي الهيبة.

النظام الاقتصادي : وهو مجموعة الأدوار والأبنية المنخرطة في تفاعلات مجتمعية تدور حول خلق وتعديل وتوزيع السلع والخدمات بما يتضمنه ذلك من تخصيص وتوطين للموارد، ويسعى النظام الاقتصادي لأن يكون نظام تأقلم ذاتي، أي نظام يحقق الوفرة الاقتصادية بتأقلمه الذاتي مع البيئة المادية والحيوانية والانسانية للمجتمع، ولكنه يعمل على مستمر فيه ثلاث نقاط هي : الاعتماد الكامل على نظام آخر، والكفاية، والوفرة «أو التأقلم» والحد الأدنى لوجود الفاعلين ولتسيير عملية الانتاج هو درجة أو أخرى من الكفاية سواء بموارد ذاتية «داخلية» فقط أو بموارد داخلية وخارجية معاً، وعملة التبادل ــ وهي أكثر أشكال العملات المجتمعية تطوراً ــ النقود.

النظام السياسي : وهو مجموعة الأدوار والأبنية المنخرطة في تفاعلات مجتمعية تدور حول خلق وتعديل وتوزيع الأشياء ذات القيمة المجتمعية للمجتمع ككل بما في ذلك من اصدار وصنع القرارات والسياسات الملزمة للمجتمع، ويسعى النظام السياسي الى تحقيق الهدف المجتمى وهو الوجود الفعال ــ أيضاً يكون الفاعل ــ في البيئة الدولية بما قد يعنيه ذلك من سيطرة وفرض نفوذ أو خلق علاقات غير متكافئة يكون هو الأعلى فيها، أو بما يعنيه من تحقيق الطموحات المجتمعية مهما كان حجمها أو نوعها، ولكنه في الغالب الأعم من نظم العالم المعاصر يعمل عند نقطة أدنى من ذلك على مستمر فيه ثلاث نقاط : عدم الفعالية والفعالية وتحقيق الهدف، فعدم الفعالية يشير الى عدم الوجود المتميز، والفعالية هي الحد الأدنى للحفاظ على النظام السياسي بين النظم الأخرى، وهي من جانب آخر مبرر ممارسات النظام السياسي على النظم المجتمعية الأخرى، وعملة التبادل هي القوة.

ويوضح الجدول التالي هذه الأفكار بصورة مبسطة وأولية للغاية، وتشير الى أن الاهتمام لاينصرف الى وظائف سياسية محددة وانما الى مناطق ومجالات تفاعل سياسي يتم بعضها داخل النظام السياسي، وبعضها الآخر في مناطق تقاطع بينه وبين النظم المجتمعية الأخرى، ولا ينصرف الى ما يحافظ على، ويسمح باستمرارية النظام السياسي فقط، وإنما أيضا الى ما يحافظ على، ويسمح باسنمرارية المجتمع ككل في وقت يعمل فيه النظام السياسي ــ وكذلك النظم المجتمعية الأخرى ــ على احداث تغيرات تنموية أو وسائلية في المجتمع ككل بما في ذلك النظام السياسي نفسه.

٢ ــ طلب وعرض منتجات النظام السياسي (٢٢): ليس الانسان واحدي البعد، فهو اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي النشاط، وله في كل مجال احتياجاته التي يستطيع اشباعها من خلال التفاعل في اطار النظام المناظر، فحاجاته الاجتماعية موضعها ومصدر اشباعها تفاعلات النظام الاجتماعي أساسا، وحاجاته الاقتصادية موضعها النظام الاقتصادي، وحاجاته الثقافية موضعها

النظام الثقافي، وحاجاته السياسية موضعها النظام السياسي، ويتزايد حجم وتنوع هذه الحاجات يوما بعد يوم، فبعد أن كانت وظائف النظام السياسي مقصورة على الأمن والدفاع وتسوية المنازعات التي تفشل الجهود غير الرسمية في تسويتها، اذ به متدخل في جميع جوانب الحياة المجتمعية، لا لشيء الا أن تفاعلات النظم المجتمعية الأخرى أصبحت غير قادرة لسبب أو آخر ــ ربما منها تدخل النظام السياسي ــ على مواجهة التزايد المستمر والتنوع الضخم في احتياجات الفاعلين، ولذا ينسجم تعريفنا للنظام السياسي مع طبيعة ونوعية الأنشطة والتفاعلات التي ينخرط فيها سواء في نظم ليبرالية أو شيوعية أو نامية، فالسياسة ليست مجرد استخدام للقوة وانما استخدام للعديد من الموارد المتاحة لنظم المجتمعية الأخرى، وتصبح بصورة متزايدة تحت سيطرة النظام السياسي ــ أو متاحة له ــ لعجز أو قصور النظم المجتمعية الأخرى في استخدامها الاستخدام الأمثل أو في توجيهها نحو ما يجب أن يكون من وجهة نظر المجتمع ككل لا وجهة نظر نظام مجتمعي فقط، ولم تعد السياسة مجرد «سلطة» تقيم على أساس شرعيتها أو مشروعيتها فقط، وإنما تقيم أيضا على أساس أداء النظام السياسي في الحياة المجتمعية، ولم تعد «خدمة» مصلحة فرد أو أقلية أو كثرة معيارا جيدا لتصنيف النظم، وإنما خدمة مصلحة مجتمعية سواء تضمنت خدمة مصالح فردية أو أقلية أو أكثرية، ولم تعد مجرد «تخصيص سلطوي للقيم» وإنما أصبحت أيضا خلقا وتعديلا سلطويا وغير سلطوي للأشياء ذات القيمة.

ولذلك فإن المشكلة التي تواجه النظام السياسي ذات وجهين : **الاول** ندرة الموارد المتاحة إزاء الحاجات المتزايدة ــ المطالب السياسية المجتمعية(٢٣) **والثاني** الاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد المتاحة بحيث يعظم الانجاز في مجالين : اشباع المطالب السياسية، والنمو «التنمية» المعنوية في قدرات النظام السياسي والنظم المجتمعية الأخرى «أو بعبارة موجزة قدرات المجتمع السياسي».

واذا كان المستهلك يستطيع اشباع حاجته الى الطعام مثلا، بشراء السلعة التي تشبعها وبالقدر الذي يكفيه، فإن هذا الطلب يقوم على ركيزتين : الرغبة في تحقيق الاشباع، والقدرة الشرائية، فاذا ما توافرت الرغبة دون القدرة فان الطلب يكون كامناً، واذا توافرت القدرة دون الرغبة، فلا طلب على الاطلاق، وإن كان من من الممكن أن تخلق القدرة الرغبة وليس الأمر على هذا المنوال إزاء كل منتجات النظام السياسي، وان كان المبدأ العام ما زال صحيحاً، وهو أن هدف المستهلك هو «تعظيم» منفعته أو اشباعه، واذا كانت المنشأة الاقتصادية تسعى الى «تعظيم» الربح، فتنتج وتعرض من منتجاتها ما يتسق وهذا الهدف، فإن هدف أبنية النظام السياسي تعظيم العائد المجتمعي بما في ذلك ــ أحيانا ــ العوائد النقدية.

وينتج النظام السياسي ــ في الواقع ــ أربعة أنواع من السلع والخدمات، بينما ينتج النظام الاقتصادي نوعا واحدا ــ الا اذا أدخلنا النظام السياسي كقطاع أنتاج حكومي الى جانب القطاعين العائلي والخاص ــ وهي (٢٤).

ــ السلع والخدمات الخاصة : وشأنها شأن السلع والخدمات التي ينتجها النظام الاقتصادي حيث يحصل عليها من يدفع «معيار الاستبعاد» ومن يستهلك وحدة لا يستهلكها غيره «معيار

خريطة التبادلات السياسية ــ المجتمعية

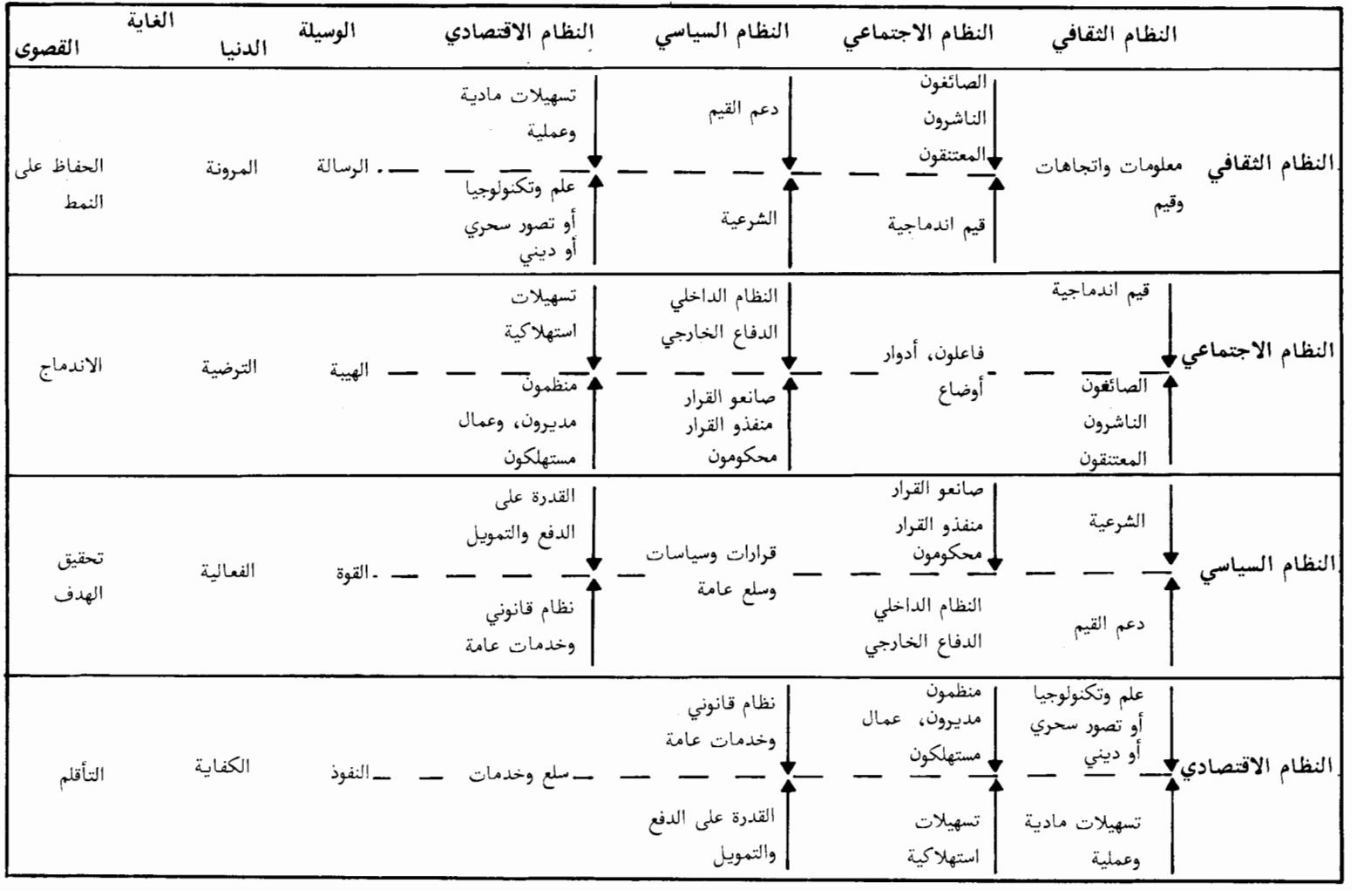

التنافس» وغياب الأثر العام «معيار الاستقلال في الاستهلاك».

ـ واذا ما توافر المعيار الأول والثاني وغاب الثالث فإن السلعة أو الخدمة تكون شبه عامة مثل ما تقدمه المرافق «المنافع»العامة من خدمات.

ـ واذا كان استهلاك السلعة أو الخدمة يفتقر الى المعايير الثلاثة، بمعنى أن ما يستهلكه «أ» لا يمنع أن يستهلكه «ب»، ويحصل عليها كل فرد بدون تحمل نفقات ما، ولها آثار مجتمعية عامة، فانها تكون سلعة أو خدمة عامة.

ـ وهناك نوع رابع ليس سلعا ولا خدمات وإنما مدفوعات نقدية يقدمها النظام السياسي لغرض أو آخر دون أن يصحبها مقابل ملموس، وإن كان هناك عائد مجتمعي عامر منها.

وعندما نتحدث عن الطلب على هذه المنتجات لا بد وأن نفرق بين أمرين : استهلاك السلعة أو الخدمة والطلب عليها، فاستهلاك كل هذه المنتجات قد يعالج على أساس فردي، ويمكن رسم منحنيات طلب «استهلاك» فردي لكل منها، واشتقاق طلب «استهلاك» السوق منها، الا أن الطلب الذي يخلق العرض لا يمكن الحديث عنه على هذا النحو، فبعض هذه المنتجات يمكن اعتبار الطلب «الاستهلاك» السوقي طلبا عليها، وبعضها يواجه نوعاً آخر من الطلب هو الطلب الجمعي «أو الجماعي»، فخدمات البنية الاساسية ـ مثلا ـ لايمكن القول بأن الطلب عليها طلب فردي وانما هو طلب جماعي تولد عنه استهلاك فردي، وكذلك الحال بالنسبة للطلب على السياسات والقرارات ، وحتى دخول النظام السياسي في انتاج السلع والخدمات لا يمكن اعتباره وليد طلب «استهلاك» فردي وانما هو وليد طلب جماعي.

ولا يمكن الحديث عن عرض منتجات النظام السياسي على أنه عرض متولد عن الطلب فقط، ذلك أن بعض المتجات يخضع لهذه القاعدة كالسلع والخدمات الخاصة والى حد ما المنتجات شبه العامة، ولكن في معظم الأحوال يكون العرض وليد «السياسة العامة» **وتصورات القيادة** عن الصورة المرغوب فيها للمجتمع والاحتياجات المجتمعية، أو وليد **فكرة** أن العرض يخلق الطلب.

يمكن القول ـ إذن ـ أن النظم السياسية لا تختلف في غاياتها المجتمعية الا من حيث الدرجة والأهمية، فكلها يسعى الى تعظيم العائد المجتمعي من خلال زيادة قدراته هو أو زيادة قدرات النظم المجتمعية الأخرى أو كليهما معا، أما الاختلافات الحقيقية فهي في تنظيم وحجم وكثافة ومجال علاقات التبادل بين النظام السياسي والنظم المجتمعية الأخرى.

٣ ـ العوامل المؤثرة على علاقات التبادل السياسي المجتمعي : تقوم النظم المجتمعية بدورين : أحدهما توفير الموارد اللازمة لتشغيل واستمرار النظام السياسي «أي تعرض مقومات التشغيل والأداء»، وثانيها استهلاك متجات النظام السياسي وتحمل مضاعفات تشغيله وأدائه، ولذلك يثار السؤال «ما هي العوامل أو المتغيرات» المؤثرة على التبادلات بين النظام السياسي والنظم المجتمعية في كلا الجانبين ؟

يمكن تقسيم هذه المتغيرات تقسيماً ثلاثياً : المتغيرات البنيوية «أي المتعلقة بالأبنية» والمتغيرات الحركية «المتعلقة بالتشغيل والعمليات» والمتغيرات التقييمية «المتعلقة بمستوى ونوعية الأداء»، ولا نهدف الى مناقشة هذه المتغيرات بالتفصيل، وانما اعطاء صورة موجزة وأولية.

المتغيرات البنيوية : يوجد متغير هام يظهر في كل النظم المجتمعية بما فيها النظام السياسي، وهو المتغير الذي كثيرا ما استخدمه الدارسون، وهو «تميز وتنوع الأدوار والأبنية» وهو يشير اذا ما كان الحديث عن «بنية المجتمع» أي تكوين النظم المجتمعية «لكل موحد» الى جانبين : علاقات الاعتماد المتبادل، والاستقلال النسبي بين النظم، واذا ما كان الحديث عن نظام فرعي واحد فيشير الى مدى «تعقد» النظام ومدى استقلال أبنيته الفرعية والادوار فيه.

أما بالنسبة للمتغيرات الخاصة بكل نظام مجتمعي فيمكن القول بأن هناك ثلاثة متغيرات اساسية في **النظام الاجتماعي** هي : بنية التدرج الاجتماعي مغلقة أم مفتوحة ؟ مؤسسة على الهيبة الاجتماعية أم على سواها ؟ والاندماج المجتمعي بما يثيره بالنسبة لمسألتي : التكوين الطبقي والتباينات الاقليمية سواء قومية أو اثنية أو غير ذلك، واندماج الصفوة في الجماهير بما يثيره من امكانيات تعبئة الجماهير والمساندة وكون الصفوة معرضة للجماهير أو غير محمية عنها أو مفصولة عنها.

وتوجد ثلاثة متغيرات محورية في **النظام الاقتصادي** وهي : الامكانات الاقتصادية للنظام، ونمط التنظيم الاقتصادي «مخطط أم اقتصاديات السوق»، وأحجام المنشآت الاقتصادية.

أما بالنسبة **للنظام السياسي** فتوجد خمسة متغيرات فيصلية : الوجهات السياسية لصانعي ومنفذي القرارات والسياسات، ومدى تمثيل المجتمع السياسي، ومدى مشاركة أو تعبئة المجتمع السياسي، وحجم واستقرار الشرعية والمساندة، والعلاقات بين صانعي القرارات والسياسات وبعضهم البعض، وأيضا بالنسبة للمنفذين، والعلاقات بين الفئتين.

وتوجد أربعة متغيرات جوهرية في **النظام الثقافي** وهي : مدى «علمانية» الثقافة السياسية، والاندماج الثقافي بمعنى عدد وحجم وتأثير الثقافات السياسية الفرعية، والنمط الثقافي العام أو المسيطر «ثقافة مشاركية أم دعوية أم ضيقة، الخ»، وتنظيم عملية التنشئة السياسية والاجتماعية.

المتغيرات الحركية : وتشير الى مدى اعتماد القرارات والسياسات على التفضيلات المجتمعية، والى مدى وامكانيات التعبئة السياسية، والى مدى قيام النظام السياسي بتخصيص الموارد المجتمعية ومدى قيامه بتقسيم العمل، وحجم وفعالية ما يضعه من ضوابط لتنظيم المجتمع، ومدى ونطاق التوزيعات السياسية للأشياء ذات القيمة، ومدى وحجم واتجاه ما يدخله من تغييرات في المجتمع، ويمكن تلخيص كل هذا في متغيرين هما : مدى استجابة النظام السياسي للنظم المجتمعية الأخرى، ومدى سيطرة النظام السياسي عليه.

المتغيرات التقييمية : وتدور حول الأبعاد التالية : اسهام النظام السياسي في تحقيق الغايات الحركية للنظم المجتمعية الأخرى وهي : المرونة والكفاية والترضية، ومدى اسهام أداء النظام في زيادة

قدراته هو، ومدى الالتزام التحيثي أو «بالتنمية والتغيير» للنظام، ومدى واتجاه الالتزام التأسيسي للنظام، ومستوى الأزمات التي تتولد عن أو يواجهها أداء وتشغيل النظام ومدى الاستقرار أو التوازن المجتمعي الذي يحققه أداء وتشغيل النظام.

ـ ٥ ـ

بعد هذا العرض الموجز، يجدر تذكر هدف هذه الدراسة، ان ابراز معالم تطور دراسة النظم السياسية المقارنة، واثارة العديد من الأسئلة التي قد تسمح ببلورة إطار صالح لاجراء مقارنات ذات معنى ـ علميا و عمليا ـ بين مختلف النظم السياسية، ولذلك ركزت الدراسة على المعالم الرئيسيية للتطور، وعلى المفاهيم الأساسية والعلاقات المحورية والفروض الجوهرية في النموذج المقترح، ولذلك أسلم مع القاريء أن الكثير مما يطرحه النموذج يحتاج الى تعريفات اجرائية، ويحتاج الى اختبارات امبيريقية، ولكن لا يفوتني في هذا المجال أن أشير الى أن النموذج المقترح قد يسمح بتحقيق اضافة الى المعرفة السياسية، وقد يكون مفيداً من الناحية التنظيرية، وقد يسمح بتفسير بعض الظواهر السياسية المحيرة، وقد يحل بعض المشكلات التنظيرية والامبيريقية في دراسة النظم السياسية.

فبينما نجح الاقتصاديون في تحديد المشاركين في حل معضلة الاختيار باستبعاد الأنشطة التي لا تتضمن تفاعلا مع وحدة أخرى ـ أي تقتصر على الوحدة الفاعلة ـ والأنشطة التي لا تتضمن انتقالات سوقية والانتقالات غير الانتاجية ـ أي لا تحقق قيمة مضافة ما زالت مثل هذه الأنشطة تقيد حركة دارسي النظم السياسية، فما زالت تشدهم حالات عدم التفاعل ـ أو اللامبالاة ـ وما زالوا ينظرون الى ما يمكن وصفه بأنه «اتجاهات» نحو المشاركة السياسية أو «امكانيات» لها على انه مشاركة تتضمن تفاعلا، والاعتقاد الأيديولوجي على أنه حركة أيديولوجية، والقراءة لصحيفة أو مجلة على أنه «اعداد» للحركة، وباختصار ما زالوا ينظرون الى ما يجيب على السؤال : لماذا هذا التصرف أو عدمه ؟ على أنه تفاعلات سياسية تتضمن انتقالات حركية، ولذلك ينبغي التمييز ـ كما وضحنا ـ بين التفاعلات التي تتم داخل نظام مجتمعي ما ولا تتضمن انتقالات بينة وبين النظام السياسي، وتلك التي تتضمن انتقالات معينة، فمثلا انجاب الفاعلين في النظام الاجتماعي تفاعل داخلي لا يدخل في اطار التحليل الا اذا أصبحت خفة أو كثافة السكان مشكلة مجتمعية تتطلب حلا سياسياً، وبالتالي انتقالات بين النظام السياسي والنظام الاجتماعي ـ وربما الاقتصادي والثقافي ـ فالتفاعلات التي لا تؤثر ولا تتأثر بصورة واضحة ـ مباشرة أو غير مباشرة ـ بحركة النظام السياسي ينبغي استبعادها من التحليل، كما ينبغي التمييز بين نوعين من الحركة : تلك التي تتضمن مشاركة فعلية ـ أيا كان حجمها أو نوعها ـ وتلك التي تتضمن تأثيرا أو نفوذاً على العمليات السياسية، أما ما عدا هاتين الشريحتين فهي شريحة «اللامبالين أو غير المهتمين» وهي لست موضع الاهتمام الا من قبيل «امكانية التعبئة» كمورد من موارد الحركة السياسية.

وعلى الرغم من أن «الفرد» موضع اهتمام علماء الاقتصاد ــ خاصة الاقتصاد الجزئي ــ الا أن الغالب أن التحليلات الاقتصادية تدور حول «الوحدة» ــ سواء كانت وحدة فردية أو جماعية ــ فالوحدة في قطاع الانتاج ليست فرداً وإنما المنشأة وان كان كل العاملين بها فردا واحدا، او مملوكة لفرد واحد، والوحدة في قطاع الاستهلاك الاسرة حتى لو تكونت من فرد واحد، وهنا يظهر ما يوفره هذا من امكانيات التعميم، بينما ما زالت النظم السياسية تدور حول متطرفين : الفرد والكليات عالية التجريد دون مزيد من الاهتمام بما بينهما من وحدات، ولذلك يعد الاهتمام بالأبنية الفرعية والأدوار نقلة في اتجاه تطوير الدراسة المقارنة للنظم السياسية.

وبينما نجح الاقتصاديون ــ إلى حد كبير ــ في تطوير معايير موضوعية ترشد التقييم والحركة، مثل «الوضع الاجتماعي الأمثل» لباريتو، و «مبدأ التعويض» لكالدور، و «المعيار المزدوج » لسيتوفسكي، و «زيادة الدخل الحقيقي»لساموسلون(٢٥)، ما زال دارسو السياسة عموما ــ والنظم السياسية خصوصا ــ مشغولين بالجدل الدائر حول ثنائية : «الواقعية القيمة»، ــ أو الامبيريقية/ القيمة ــ ولعل نقل الدراسة من الفاعل الفرد و/ أو النظام الكلي الى النظم الفرعية والأبنية والأدوار، والتركيز على التصرفات ــ الافعال ــ المؤسسية، وعلاقات التبادل يسمح بتسوية هذا الجدل الذي تحول الى صراع بين أنصار النظرية القيمية ــ المدرسة الفلسفية ــ وأنصار النظرية الامبيريقية ــ المدرسة السلوكية ــ ويسمح بتنمية معايير موضوعية للحركة والتقييم ذات أسس قيمية.

وبينما نجح الاقتصاديون ــ نسبيا ــ في تفسير ما يواجه التنمية الاقتصادية وما يصحبها من أزمات، ما زالت الدراسات السياسية عموما ــ ودراسات النظم السياسية في الدول النامية خصوصا ــ دراسات وصفية، ولعل هذا النموذج يسمح بتقديم تفسير موضوعي لأزمات التنمية السياسية ومفيد للحركة السياسية، فقد وضحت احدى الدراسات(٢٦) أثر التباين في تقييم عملة أي من النظم المجتمعية لصالح عملة النظام السياسي ــ القوة ــ فكشفت عن أن التباين في تقييم الهيبة يقود الى ظهور أزمتى المشاركة والاندماج، وأن التباين في تقييم الرسالة يقود الى ظهور أزمتي الشرعية والهوية، وأن التباين في تقييم النقود يقود الى أزمتي التوزيع والتغلغل.

ولا شك أن تطوير هذا النموذج يتوقف على نوع وحجم ما يثيره لدى الباحثين من تساؤلات، وما يدفعهم اليه من دراسات، وما يقدمون إزاءه من انتقادات.

الهوامش

١ ــ يجد القارىء تفصيلات أخرى في :

Wasby, Stephen L. (ed), Political Science : The Descipline and Its Dimansions (Calcutta ; Scientific Book Agency, 1970).
Holt, Robert T. & Turner, J.E. (eds). The Methodology of Comparative Research (N.Y Free Press, 1970), Maeridis, Roy C. & Brown, Bernard E. (eds); Comparative Politics; Notes and Readings (Homewood , Sll. Dorsey Press, 1977).

٢ ــ يقدم : السيد عبدالمطلب غانم المحليات : دراسة مقارنة في الادارة والنظم المحلية «القاهرة : نهضة الشرق، ١٩٨١م» الفصل الأول، مناقشة مفصلة لهذه المسألة.

3 - Czudmowski, Moshe M. Comparing Political Behavior (California : SAGE, 1976) PP. 11-12.

4 - Ibid. P. 12, Holt & Turner, The Methodology of Comparative Research, PP. 4-5.

٥ ــ أنظر : السيد عبدالمطلب غانم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية «القاهرة : دار القاهرة، ١٩٨١م» والمراجع التي أحال اليها.

٦ ــ من أهم مؤلفات دافيد استون التي توضح ذلك :

Easton, D. A Systems Amalysis of Political Life (N.Y. John Wiley, 1965), A Framawork for Political Analysis (N.J. Prentice-Hall, 1965).

٧ ــ يراجع خاصة :

Almond, G.A. & Coleman, J.S. (eds) The Politics of Developing Arens (Princeton : Princeton Univ. Press, 1960)
Almond, G.A. & Powel, G. B, J Comparative Politics : A Developmental Approach (New Delhi, Amerind, 1972).

8 - Aptar, D. E. The Political of Modernization (Chicago Univ. of Chicago Press, 1965).

9 - Deutsch, Karl W. The Nerves of Government (N.Y. Free Press, 1963); Politics and Government (Boston, Muss; Houghton Mifflin Co., 1974).

١٠ ــ روبرت داهل، الجديد في التحليل السياسي، ترجمة خيري حماد «القاهرة : الدار القومية، ١٩٦٥م»، أما كتابات لاسويل فعديدة وأهمها :

Lasswell, H. D. Politics: Who Gets What, When, How in Lasswell

H.D.; Collected Works (Glencoe, Ill. Free Press, 1951); Lasswell, H.D. Kaplan, A.; Power and Society; A Framework for Political Analysis (New Haven; Yale Univ. Press, 1950).

11 - Mitchell, W.; The American Polity (N.Y.; Free press, 1962)

١٢ ــ أنظر المراجع في هامش (١٠) وانظر أيضاً :

Snyder, R.C etal.; Foreign Policy and Devision-Making. (N.Y.; Free Press of Glengo, 1962).

١٣ ــ توجد دراسة انتقادية لأفكار هؤلاء وغيرهم في : السيد عبدالمطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية «القاهرة : نهضة الشروق، ١٩٨١م».

١٤ ــ قدمت دراسات استون ودراسات الموند سابقة الذكر انتقادات جيدة لهذه المفاهيم، وبلورريكر هذه الانتقادات في :

Riker, W. H. ; The Theory of Political Coalition (New Delhi Oxford & IBT Co., 1970) Chap. 1.

15 - Apter, D,E. ; Political Change (London; Frank Cass & Co. 1973).

١٦ ــ يعود الفضل في بلورة هذه النقطة الى الفكر الاسلامي خاصة فكرة السياسات عند ابن سينا وعند الفارابي، وعند اخوان الصفا.

١٧ ــ يعود فضل بلورة هذه العمليات الى دراسات السياسة العامة ومنها :

Jones, Charles O.; An Introduction to the Study of Public Policy (Boston, Mass. Duxbury, 1978); Dye, Thomas R. Understanding Public Policy (Engelwood Cliff. N.J. Printice- Hull, 1984); Dror, Y. Public Policy Making Reexamined (New Brunswick; Trunsactions Books, 1983).

١٨ ــ أنظر السيد عبدالمطلب غانم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية الفصل الثاني.

١٩ ــ قد يتم ذلك عن طريق التعبئة الارادية لموارد لا تملك الحكومة سلطة تعبئتها، أو بقبول تخفيض أهداف المجتمع، أو بقبول استمرار الأوضاع الراهنة لمدة زمنية أطول.

٢٠ ــ يقدم السيد عبداللمطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، ص ٧، النظم المجتمعية على المستوى الموقفي.

٢١ ــ يعود الفضل في بلورة هذه الأفكار الى كتابات تلكوت بارسونز فقارن.

Parsons, T.; The Social System (N. Y.; Free Press, 1964); Parsons, T. & Smelser, N.J.; Economy and Society (N.Y.; Free Press, 1965); Parsons, T. & Shils, E. A.; Toward A General Theory of Action (Cambridge, Mass. Harvard Univ. Press, 1951).

وانظر مراجعة جيدة لأفكار بارسونز ثي، چي روشيه، علم الاجتماع الأمريكي : دراسة لاعمال تالكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهري، أحمد زايد «القاهرة : دار المعارف، ١٩٨١م».

٢٢ ــ اللجوء الى التفكير الاقتصادي في علم السياسة قديم، ولقد كشف كتاب كاتلين الذي صدر عام ١٩٢٧م من استخدام هذا الأسلوب، ولقد تبلور هذا الأسلوب بصورة أو أخرى على يد مدرسة تسمى «الاقتصاد السياسي»، هذا فضلا عن أن بعض علماء السياسة قد استخدم هذا الأسلوب مثل دادنز، فانظر على سبيل المثال :

Catlin, G. E. G.; The Science and Method of Politics (Hamden Conn.; Archon Boods. 1964); Frohlich, A. & Oppenheinmer, J. A .

Modern Political Economy (Englewood Cliffs, N.J; Prentice-Hull, 1978.

Downs, A.; An Economic Theory of Democracy (N.J; Hurper & Row, 1957).

٢٣ ــ يتطلب وجود هذه المطالب : وجود حاجات أو توقعالشريحة «أو شرائح» من السكان تحتاج الى اشباع بالحاح، وأن يكون لدى اصحاب هذه المطالب فرصة للتعبير عنها، ويتوقعون ان تقوم الحكومة بعمل ما لاشباعها، وأن تتوفر القيادة والموارد التنظيمية اللازمة لتكتيلها في بدائل للسياسة العامة، وذلك الى جانب الرغبة في القيام باتبادل والقدرة عليه.

24 - Reymolds, L.G; Micro-Economics; Analysis & Policy (Homewood, Ill. Richard D. Irwin, Inc., 1979) Chaps. 10 & 11.

٢٥ ــ مناقشة جيدة لهذه المعايير في : عمرو محي الدين : محاضرات في الاقتصاد الاجتماعي، مذكرات غير منشورة «جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٧٧م».

٢٧ ــ السيد عبدالمطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، الفصل السادس.